S/PV.6125

الأمم المتحدة

مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

الجلسة **٦١٢٥**

الجمعة، ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٢/٤٠

نيويورك

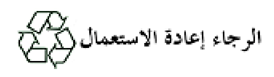
الرئيس:	السيد تشوركن	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أوغندا	السيد موغويا
	بوركينا فاسو	السيد كونيه
	تركيا	السيد موفتوأوغلو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد دو شياو كونغ
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد دانغ هوانغ غيانغ
	كرواتيا	السيد سكراتشيتش
	كوستاريكا	السيد غوييرمي
	المكسيك	السيد بونتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد إبنر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديكارلو
	اليابان	السيد أوكودا

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

09-33880 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يكرر مجلس الأمن قراراته وبياناته الرئاسية السابقة بشأن الصومال، ولا سيما قراره ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، الذي أعاد فيه تأكيد أن اتفاق جيبوتي للسلام يشكل أساس أي تسوية للتراع في الصومال.

”يعيد مجلس الأمن تأكيد تأييده للحكومة الاتحادية الانتقالية بوصفها السلطة الشرعية في الصومال بموجب الميثاق الاتحادي الانتقالي، ويدين تجدد القتال مؤخرا بقيادة تنظيم الشباب وغيره من الجماعات المتطرفة، الذي يمثل محاولة لإزاحة تلك السلطة الشرعية بالقوة. ويطالب المجلس الجماعات المعارضة بإنهاء هجومها على الفور والتخلي عن أسلحتها ونبذ العنف والانضمام إلى جهود المصالحة.

”يحث مجلس الأمن المجتمع الدولي على تقديم دعمه الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل تعزيز قوات الأمن الوطنية وقوة الشرطة الصومالية، ويعيد تأكيد تأييده لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويعرب عن تقديره لحكومتي أوغندا وبوروندي لمساهمتهما بقوات، ويدين أي أعمال عدائية تستهدف البعثة.

”يعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الخسائر في الأرواح وتفاقم الحالة الإنسانية الناجم عن تجدد القتال، ويهيب بجميع الأطراف التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وعلى وجه الخصوص احترام أمن المدنيين والعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية وأفراد البعثة.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه أيضا إزاء التقارير التي تفيد بأن إريتريا قد زودت الجماعات المعارضة للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال بالأسلحة في انتهاك لحظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة، ويدعو فريق الرصد المعني بالجزاءات إلى إجراء تحقيق في ذلك.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد تأييده للعملية السياسية المحددة في الميثاق الاتحادي الانتقالي، التي توفر إطارا للتوصل إلى حل سياسي دائم في الصومال. والمحاولات الجارية للاستيلاء على الحكم بالقوة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تأخير العملية السياسية وإطالة معاناة الشعب الصومالي.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2009/15.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.